

18 September 2019
Arabic
Original: English*

الاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
بالاكلافا، موريشيوس
٢٠-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرر: مايكل أدو (غانا)

النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة

المسألة (ب): الأساليب الجديدة المتبعة في الاتجار والاتجاهات في طرائق الإخفاء والنقل،
وأساليب التحري الفعالة للتصدي لها

١- عقد الفريق العامل جلسة واحدة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ولدى النظر في الموضوع قيد البحث، أبدى الفريق العامل الملاحظات التالية:

(أ) تستخدم منظمات الاتجار بالمخدرات أساليب عمل مختلفة لتهريب المخدرات غير المشروعة، منها طريقة "التهريب الاحتياطي" (rip-on-rip-off)، وإخفاء المنتجات في هياكل الحاويات، وتقديم إقرارات مضللة عن السلع المشحونة في الحاويات، وإلقاء المخدرات في المياه الدولية لتقوم قوارب صغيرة بالتقاطها لاحقاً، واستخدام المراكب الشراعية وسفن الصيد. وللقيام بذلك، فإن المهربين يستخدمون أماكن لتفريغ المخدرات غير المشروعة على امتداد الساحل بأكمله تقريباً؛

(ب) توجد دلائل تشير إلى أن الجزر غير المأهولة قد تُستخدم كمواقع لإنزال وتخزين مختلف البضائع غير المشروعة، ومنها المخدرات؛

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.



(ج) إلى جانب أنشطة الاتجار "التقليدي" بالكوكايين والهيريون، تواجه العديد من بلدان القارة تزايداً في حجم الاتجار بالعقاقير الاصطناعية، ومنها الميثامفيتامين وغيره من المواد. وبالإضافة إلى ذلك، اكتُشف في عدد من البلدان مختبرات تقوم بإنتاج الميثامفيتامين؛

(د) يظل استخدام أساليب التحري الخاصة، ومنها عمليات التسليم المراقب، في سياق مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات محدوداً، ويتطلب ذلك المزيد من الاهتمام من جانب الدول الأعضاء؛

(هـ) لا تزال هناك ثغرات فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للمنصات التابعة لمنظمات التعاون الدولي والإقليمي، مثل الإنترنت والأفريبول وغيرها من المنظمات.

٢- واعتمد الفريق العامل التوصيات التالية:

(أ) تشجّع الحكومات على تعزيز قدرات هيئات إنفاذ القانون المعنية على تحديد الاتجاهات الجديدة في الاتجار بالمخدرات، ومن ثم تحديد سمات الشحنات التي تنطوي على مخاطر عالية وكشفها في إطار أساليب العمل المختلفة؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تزيد من جهودها الرامية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للمنصات القائمة التابعة لمنظمات التعاون الدولي والإقليمي في مجال إنفاذ القانون، مثل الإنترنت والأفريبول وغيرها من المنظمات، وذلك لضمان تبادل المعلومات وتنسيق العمليات. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتفعيل الأفريبول؛

(ج) تشجّع البلدان على مواصلة تعزيز التعاون على الصعيد الوطني بين أجهزة الشرطة والجمارك ومكافحة المخدرات، وسلطات مراقبة الحدود وحرس السواحل، وغير ذلك من أجهزة إنفاذ القانون المختصة، بما في ذلك بإنشاء وحدات مشتركة لمراقبة الموانئ وأفرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات، بدعم من برنامج مراقبة الحاويات ومشروع التخاطب بين المطارات التابعين للمكتب.